المحور الأول

دراسة أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة علي تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية البشرية

(دراسة حالة بمحافظة الفيوم)

دكتورة / إيناس السيد صادق
مدرس الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة بالفيوم - جامعة القاهرة

دكتور / عدلي سعداوي طلبه
أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة بالفيوم - جامعة القاهرة

الملخص والتوصيات

تعتبر المرأة من أهم الركائز الأساسية في تنميه المتمع، فبالإضافة إلي كونا تمثل نصف المتمع فإنا تقوم بتنشئة النصف الآخر. وتمثل المرأة الريفية أكثر من نصف النساء بمصر، وهي بذلك تمثل رصيدا ضخما من القوي البشرية التي إذا استثمرت جيدا لأمكنها أن تقوم بدورا حيوياً ومؤثرا في دفع عملية التنمية الريفية، ليس فقط علي المستوي المتمع الريفي، بل علي مستوي المتمع ككل، من خلال ما تضطلع به من مسئوليات، وما تقوم به من مشاركة في العمل الزراعي والإنتاجي بصفة عامة. إلا أنا تحتاج إلي إتاحة فرصة أكثر عدلا لتحسين إمكانية حصولها علي التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، بما يسهم في التنمية البشرية والاقتصادية بصفة عامة.

و ترتكز مشكلة الدراسة علي المرأة الريفية حيث تعتبر هي الحلقة الأضعف في منظومة التنمية الريفية، بما يتطلب ضرورة وضع أولوية قصوى لبرنامج قومي للنهوض بالريف المصري، حيث تعتبر التنمية الريفية هي جوهر التنمية الشاملة، وهي الترس المحوري الذي يدفع عجلة التنمية البشرية للمجتمع ككل. ويعتبر دعم المرأة الريفية من أولويات دعم عملية التنمية الريفية بصفة عامة .وتعتبر فئة الأسر التي تعولها المرأة بمفردها نظرا لغياب دور رب الأسرة، هي الفئة الأكثر احتياجا للدعم والرعاية، حيث يصل عدد تلك الأسر إلي حوالي ١٠٠ ألف أسرة تمثل نحو ٢٥% من إجمالي عدد الأسر بمحافظة الفيوم، تعول المرأة الريفية نحو ٦٨% من تلك الأسر، بما يوضح أهمية تفعيل دورها من خلال تمكينها ودعمها للقيام بالأنشطة الإنتاجية الصغيرة.

وتدف الدراسة بصفة عامة إلي التعرف علي أهم العوامل المؤثرة علي تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية البشرية بمحافظة الفيوم، وبصفة خاصة المرأة التي تعول أسرة بمفردها، بما يدعم سياسات وبرامج النهوض بمعدلات التنمية البشرية الريفية، و يحد من الفجوة التنموية النوعية بين الريف والحضر.

واعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية في الوصول إلى نتائج الدراسة، حيث استخدمت البيانات الثانوية المتاحة بتقارير التنمية البشرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بعض التقارير والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة. كما اعتمدت على البيانات الأولية المتحصل عليها من العينة

الميدانية المكونة من ١٠٠ مبحوثة تعول أسرتا بمفردها. وتعمل بمشروعات صناعة السجاد اليدوي ومنتجات النخيل الممولة من قبل جمعية تنمية الأسرة والمجتمع المحلى بمحافظة الفيوم.

حيث اتضح أنه مازالت هناك فجوة نوعية في بعض الحالات بالرغم من التحسن الكبير في أحوال المرأة خلال السنوات الماضية، حيث إن مساهمة المرأة في قوة العمل منخفضة (١٥,٤%)، ومازال هناك انخفاض في نسب الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوي وعالي (٢٣,٥%)، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بين النساء (١٩,٨%)، وعدم حصولهم على الخدمات الصحية الملائمة، فما زال معدل وفيات الأمهات مرتفع (٦٠,٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي)، ونسبة الولادات تحت إشراف صحي منخفضة (٦٥,٥%).

و ارتكزت الدراسة علي تحليل أهم محددات تفعيل دور المرأة الريفية بمحافظة الفيوم، كدراسة حالة لأهم المشروعات الريفية المرتبطة بالبيئة، والتي يمكن أن تساهم في رفع معاناة الأسر الريفية التي تفقد عائلها، وتضطر المرأة الريفية التي تفتقر إلي الخبرة والتعليم ولا تمتلك فرصة عمل مناسبة إلي تحمل مسؤولية أسرتا التي تكون كبيرة العدد بمفردها.

وبدراسة أربحية تلك المشروعات اتضح أن العائد علي رأس المال المستثمر بتلك المشروعات- المتناهية الصغر- يعتبر كبير نسبيا بالمقارنة بالمشروعات الأخرى، فهو يزيد عن ٥٠% في بعض الأحيان، حيث تقل فترة دوران رأس المال المستثمر، بما يمكن من إعادة استثماره ودورانه أكثر من مرة خلال فترة القرض التي تكون في العادة ١٢ شهرا. وذلك علي الرغم من ارتفاع الفائدة المحصلة علي قروض تلك الجمعية بما يزيد عن ١٦% سنويا، هذا بالإضافة إلي سيطرة كبار التجار علي المنتجات وتسويقها. بما يزيد من استغلال تلك الفئة الأكثر فقرا، ويحد من قدراتا علي رفع مستوي معيشتها، حيث أن العائد من القرض بعد خصم الأقساط والفائدة عليه لا يكاد يغطي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للأسرة، بما لا يمكنها من الاستمرار في العملية الإنتاجية إلا بتكرار عملية الاقتراض مرات متعددة. كما أوضح التحليل الكمي تأثر كمية الإنتاج بكل من كمية المواد الخام المستخدمة، وعدد ساعات العمل البشري، والحالة التعليمية للمبحوثات والأبناء، والخبرة الممثلة في عمر المشروع، نسبة الأبناء فوق ١٥ سنة المشاركين في العملية الإنتاجية.

لذا توصي الدراسة بضرورة وضع استراتيجية عامة للتنمية الشاملة، مع ضرورة وضع أولوية قصوى لبرنامج قومي للنهوض بالريف المصري والمرأة الريفية علي وجه الخصوص، حيث تعتبر التنمية الريفية هي جوهر التنمية الشاملة، بما يتطلب أن تتضمن برامج وسياسات التنمية آليات فعالة لتفعيل دور المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية علي وجه الخصوص، بما يحد من الفجوة النوعية، والفجوة بين مؤشرات التنمية في الريف والحضر. وذلك من خلال برنامج عمل منظم وليس عشوائي، يستهدف تدريب وتأهيل المرأة الريفية لسوق العمل، بما يساعد علي تعليمهن ورفع كفاءتن وزيادة فرص العمل المناسبة التي تضمن لهن دخلا ملائما، وتوفير التمويل المناسب لدعم المشروعات الحرفية، حيث أن المشروعات الحرفية القائمة ما تزال منخفضة الكفاءة الاقتصادي، سواء علي المستوي الإنتاجي أو التسويقي، نظرا لمحدودية رأس المال المتاح. بما يتطلب إيجاد جهة مسئولة توفر التمويل الاقتصادي الكافي لإقامة مشروعات صغيرة ذات كفاءة اقتصادية مرتفعة، دراسة السوق المحلي والخارجي، إعداد العمالة الماهرة والمدربة، توفير مستلزمات الإنتاج ذات الجودة العالية بما

يساعد علي إنتاج منتج علي درجة كبيرة من الجودة بما يتلاءم مع متطلبات الأسواق العالمية، و يضمن عائـدا ماديا مجزيا يرفع من مستوي معيشة الأسر الريفية والمتمع الريفي بصفة عامة.